

الفصل الأول : مفاهيم عامة عن المالية العامة

General Concepts of Public Finance

1.1. ماهية علم المالية العامة

أن المعنى للحديث للمالية العامة Public Finance هي دراسة لإقتصاديات القطاع العام ، وقد تطور تعريف المالية العامة كثيراً بتطور العلم ذاته فقد كانت المالية العامة قديماً تختص بدراسة مصروفات الدولة وإيراداتها ، بمعنى آخر المالية العامة هي علم يبحث في حاجات الدولة والوسائل المتاحة لإشباع هذه الحاجات ، ونظرية المالية العامة ذات صلة وثيقة بالنظرية الاقتصادية وتأثرت كثيراً بالفكر الاقتصادي الكينزي والمستند على نظرية كينز في الاستخدام والفائدة والنقود Keynes ، General Theory of Employment, Interest, And Money ، فالفكرة السائدة اليوم هي ان الحكومة تستطيع تكييف مستويات الانفاق العام General Expenditure والإيراد العام General Revenue لتعجيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة ، لذا لم تعد المالية العامة علم يختص بدراسة سلوك الدولة في الانفاق العام والإيراد العام تجاوز الامر الى القيام بالرقابة الاقتصادية على حركة نشاط الافراد ومعالجة الإخفاقات التي تحصل فيه .

وتختلف توجهات الإدارة المالية للإنفاق العام والإيراد العام حسب توجهات الدولة السياسية وسيتم التطرق لاحقاً الى دور الاختلاف الفكري للمنهجية السياسية المتبع في الدولة على التدخل للمالية العامة في شؤون الاقتصاد الحكومي والخاص ، مما يعني ان المالية العامة له بعد سياسي واقتصادي وبمثابة دراسة لمالية السلطات العامة Public Authorities والمقصود

بالسلطات العامة هنا كافة كافة أنواع الحكومات سواء كانت محلية او قومية او حتى دولية ، كما تدرس المالية العامة العلاقة الإدارية والمالية بين الحكومة المركزية Centrality Government والوحدات المحلية Local Units وتختلف هذه العلاقة الإدارية والمالية بين دولة وأخرى ، ففي فرنسا مثلا تعتمد الوحدات المحلية على الحكومة المركزية فيما تتخذه من قرارات بشأن سياستها بصفة عامة بينما نجد الوحدات المحلية في بريطانيا مستقلة في تحديد سلوك المالية المحلية وما تتخذه من قرارات إدارية ومالية في المنطقة الجغرافية الخاصة بها على الرغم من ان الحكومة البريطانية حكومة موحدة Unitary وليست حكومة فيدرالية Federal .

وهكذا أن المالية العامة تختص بدراسة اقتصاديات الحكومة المركزية وكيفية مواجهة المشاكل الاقتصادية Economic Problems ومعالجتها خلال الأمد القصير والطويل ، والمالية العامة تفترض قيام اقتصاد نقدي Money Economy حيث أن إيرادات وانفاق السلطات العامة في المجتمعات المتقدمة الحديثة يشمل إيرادات نقدية ومدفوعات نقدية أذ ان المالية تعبر عن مسائل نقدية لكن هذا لا يعني ان لا تكون الإيرادات العامة ذات طبيعة غير نقدية اذ يمكن ان تكون الإيرادات العامة ذات طبيعة عينية مادية وهناك نوعين من هذه الإيرادات هما :

1. الخدمات الشخصية Personal Services التي تقدم بدون مقابل ، مثل خدمات قضاة السلم في إنكلترا للترفع في بعض الدعاوى التي تقوم بها الحكومة .

2. الضرائب السلعية goods Taxes التي تؤخذ من المكلف بدفع الضريبة على شكل سلعة مثال على ذلك الضرائب الكمركية للسلع المستوردة والمصدرة .

2.1. علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى

لعلم المالية العامة صلات وثيقة بالفكر السياسي والاقتصاد والقانون والمحاسبة والاحصاء ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

1. المالية العامة والفكر السياسي : ان الفكر السياسي تهتم بدراسة نظام الحكم وعلاقات السلطة العامة والمالية العامة تبحث في نفقات وايرادات هذه السلطات العامة ، كما ان الدستور والإدارة لهذه السلطات العامة تؤثر في المالية العامة اذ تتأثر النفقات والاييرادات العامة حسب الفلسفة السياسية للسلطات العامة فيما اذا كانت الدولة شمولية او الدولة ديمقراطية ، او اذا كانت دولة مركزية او دولة فيدرالية ، كما ان موازنة الدولة تعتبر عمل سياسي لانها تترجم سياسات الدولة فمن خلال موازنة الدولة يمكن معرفة التوجه السياسي للدولة فيما اذا كان التوجه زيادة الانفاق العسكري او الانفاق التعليمي او تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

2. المالية العامة والاقتصاد : يهتم الاقتصاد بإيجاد الوسائل لحل المشكلة الاقتصادية التي تتلخص بندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية والاختيار بين هذه الحاجات حسب أولوية المجتمع ، وبما ان مهمة مالية السلطات العامة اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين فلا بد من سياسات انفاقية وإيرادية مخطط لها لإشباع Saturation هذه الحاجات الأساسية لهذا تستند المالية العامة على النظرية الاقتصادية في اعداد السياسات الضريبية اذ لا بد من ارتكاز مبدأ الضريبة التصاعدية Progressive Tax على مبدأ المنفعة الحدية Marginal Utility كما ان سياسات الرسوم على السلع والخدمات يجب ان تسبقها دراسات مرونة Elasticities العرض والطلب على السلع والخدمات ، ومما لا شك فيه ان معظم موضوعات المالية العامة تدخل في صلب النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة فالضرائب والانفاق الحكومي والقروض أدوات مالية حقيقية تؤثر في المشهد الاقتصادي العام .

3. المالية العامة والقانون : ان علاقة المالية العامة بالقانون تتجلى من خلال دراسة اليات وكيفية توزيع العدالة Justice بين الافراد وتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، وبما أن الإدارة العامة للثروات تصب في قالب تشريعي وكذلك الضرائب تحدد بقانون

والقروض تحدد بقانون واليات الاستفادة منها ، خلاصة ما تقدم ان
المالية العامة لها جانب قانوني يسمى بالتشريعات المالية اذ ان كل من
الانفاق العام والايراد العام لها قوانين يتلخص بقانون الموازنة العامة
. Public Budget

4. المالية العامة والمحاسبة : يتطلب الخوض في موضوعات المالية
وخاصة الضرائب بأصول المحاسبة والمراجعة وعمل الحسابات
الختامية Final Accounts والميزانية العمومية Balance Sheet
للمنشات التجارية والصناعية ، ويتطلب اعداد الموازنة العامة والرقابة
على تنفيذ الموازنة العامة استخدام النظم المحاسبية الفنية .
5. المالية العامة والاحصاء : تستعين المالية العامة بعلم الإحصاء
Statistical للتحقق بمسائل توزيع الدخل والثروات بين الافراد
وطبقات والمجتمع وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي .

3.1. المالية العامة والمالية الخاصة

ان المالية العامة تختص بدراسة السلوك الاقتصادي للقطاع العام وان
المالية الخاصة تهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للقطاع الخاص ويمكن
التمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة بالاتي :

1. الحافز الاقتصادي : يكون الحافز الاقتصادي للقطاع العام عند القيام
بالإنفاق تحقيق المنفعة الاجتماعية خارج نطاق المنفعة – الكلفة
Benefit – Cost ، بينما يكون الحافز الاقتصادي للقطاع الخاص
عند القيام بالإنفاق هو تحقيق الربح الخاص وضمن نطاق المنفعة –
الكلفة ، ويترتب على اختلاف الحافز بين القطاعين العام والخاص
اختلاف معيار الحكم على مدى نجاح السياسة المالية التي يقوم بها
القطاع العام .

2. تحصيل الإيراد : ان طريقة تحصيل الإيراد في القطاع العام هي
طريقة اجبارية مثل تحصيل الضرائب او الإصدار النقدي في الدول
النامية او القروض الاجبارية ، اما طريقة تحصيل الإيراد في القطاع
الخاص هي طريقة اختيارية مثل الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص

عند زيادة المبيعات وطرح المنتجات المنافسة في السوق وجذب الزبائن ورفع مستويات الأرباح والإيراد .

3. أولوية الانفاق والإيراد : في القطاع العام يتحدد الانفاق العام قبل الإيراد العام وفي القطاع الخاص يتحدد الإيراد الخاص قبل الانفاق الخاص ، بمعنى ان القطاع العام لا يهتم باليات تحصيل الإيرادات كونها اليات اجبارية مثل الضرائب والقروض الاجبارية ، بينما القطاع الخاص يهتم بتحديد الإيرادات ثم يصمم الانفاق بعد ذلك كون الإيراد الخاص يستحصل باليات اختيارية مثل الأرباح ، وهذه النقطة لها علاقة بالنقطة الثانية .

4. الملكية : ان ملكية المشروعات العامة تعود الى المجتمع ، بينما ملكية المشروعات الخاصة تعود لفرد او عدة افراد ولهذا يختلف الباعث على النشاط في كل منهما ، والدولة رغم ما تتمتع به من مرونة في تحصيل الإيراد العام عن طريق الضرائب فلا بد لها من مراعاة الطاقة الضريبية للأفراد اذ ان تجاوز الطاقة الضريبية يعرض الاقتصاد الوطني الى خطر الانكماش Contraction .

4.1. العلاقة بين الدورة الاقتصادية والدورة المالية

هناك علاقة بين الدورة الاقتصادية Economic Cycle والدورة المالية Fiscal Cycle ، حيث ان التقلبات الاقتصادية سواء انتعاش او ركود يترك تأثيره على الدورة المالية التي تتلخص بالانفاق العام والإيراد العام ، فإذا كانت الدورة الاقتصادية صاعدة أي ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي فإن إيرادات الدولة تزداد من خلال فرض الضرائب على الدخل الفردية التي تنمو في دورة الانتعاش ، بينما الانفاق العام يزداد عندما تكون الدورة الاقتصادية نازلة أي انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي فإن الانفاق العام يزداد لدفع تعويضات البطالة وبالتالي فان الدورة المالية دالة في الدورة الاقتصادية ، ويمكن إيضاح العلاقة بين الدورة الاقتصادية والدورة المالية وفق الشكل الآتي :

$$\text{Fiscal Cycle} = f(\text{Economic Cycle})$$

5.1. الفكر الاقتصادي المدرسي للمالية العامة .

تناول الفكر الاقتصادي موضوعات المالية العامة وأدواتها التقليدية والمتمثلة بالانفاق العام بكافه اشكاله والايراد العام بكافه صوره ، وسيتضح من خلال تناول الفكر الاقتصادي المدرسي لعلم المالية العامة اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية واثر هذا الاختلاف على تدخل السلطات العامة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بها ، وكما نعلم ان النظام الاقتصادي الرأسمالي Capitalistic Economic System يختلف عن النظام الاقتصادي الاشتراكي Socialism Economic System وابرز اختلاف بين النظامين هو في التخصيص الأمثل للموارد المالية والاقتصادية وبذلك تختلف إدارة الموارد المالية من نظام الى نظام اخر .

ان النظام الاقتصادي الرأسمالي أسس ما يسمى بالمالية العامة المحايدة حيث تكون الدولة حسب ادم سميث شرطي لفرض الامن وضبط الحدود وقاضي لتطبيق القوانين التنافسية على المتعاقدين في السوق بمعنى الدولة تكون حارسة ، بينما النظام الاقتصادي الاشتراكي أسس ما يسمى بالمالية العامة المتدخلة حيث تكون الدولة متدخلة في الازمات الاقتصادية ومعالجتها وتقديم الحل المناسب الذي لا يستطيع تقديمه السوق التنافسية ، مما لاشك فيه أن اختلاف النظم الاقتصادية التي فرضت شكل المالية العامة ستختلف المبادئ والادبيات المالية لكل من المالية العامة المحايدة والمالية العامة المتدخلة وفيما يلي استعراض لكل المبادئ وحسب الاتي :

1.5.1. المالية العامة المحايدة :

أن الأساس الذي قامت عليه المالية العامة المحايدة هي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي وضع أسسها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم 1776) والتي هي أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وتقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على افتراضين أساسيين ، الافتراض الأول هو ان العرض يخلق الطلب الخاص به وهو ما يسمى بقانون ساي Say Law ، والافتراض الثاني هو ان الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل Full Employment ويمكن استعراض المبادئ المالية للفكر المالي المحايد بما يأتي :

1. مبدأ النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة : في الفكر المالي المحايد ينحصر دور الدولة في تحديد الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة للدولة وان الإيرادات العامة يجب ان تكون إيرادات عادية من ضرائب معتدلة ورسوم عادية وغرامات وارباح الدولة الاعتيادية أي الدومين العام ، ويميل الفكر المالي المحايد الى مبدأ ضغط الانفاق العام لكي يقل الضغط على مصادر توليد الإيراد العام بهدف تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على المواطنين ومفهوم العدالة هنا هو المساواة Equalism في التضحية Sacrifice دون المساس بأوضاع الافراد الاقتصادية والاجتماعية وهنا يفضل الفكر المالي المحايد فرض الضرائب النسبية Proportional Taxes على أساس انها ضريبة عادلة ومعتدلة .

2. مبدأ الموازنة المتوازنة : في الفكر المالي المحايد هناك أولوية قصوى في توازن الموازنة العامة أي توازن جانب الانفاق العام مع الإيراد العام حتى لا يكون هناك اختلال مالي لان الاختلال المالي الموجب زيادة الإيراد العام على الانفاق العام يعني حصول الدولة على موارد مالية مقتطعة ظلماً من دورة الدخل مما يسبب ذلك انخفاض في مستويات النمو في الاقتصاد العام ، اما اذا كان هناك اختلال مالي سالب زيادة الانفاق العام على الإيراد العام يعني احتمال لجوء السلطات العامة الى مصادر ايراد غير عادية لمواجهة الانفاق العام

المتزايد مثل لجوء الدولة الى القروض والتي يعني تحولها الى ضرائب في الأمد الطويل مما يسبب حالة عدم عدالة في توزيع الأعباء المالية على الأجيال وهذا غير محبذ في الفكر المالي التقليدي ، كما ان الاختلال المالي السالب يعني حصول المزاحمة المالية الى الخارج Fiscal Crowding Out أي تنافس ومزاحمة الدولة للقطاع الخاص على الموارد المالية مما يسبب ارتفاع في أسعار الفائدة على رأس المال وان ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من طلب على الأموال بالنسبة للقطاع الخاص وتدهور مستويات الاستثمار وانخفاض مستويات الناتج .

3. مبدأ مفاضلة الضرائب على الاستهلاك بدل الضرائب على الادخار: يعتقد الفكر المالي المحايد ان الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي المحفز للنمو الاقتصادي Economic Growth على الأمد القصير والممول للتنمية الاقتصادية Economic Development على الأمد الطويل لذا يفضل الكلاسيك الضرائب على الاستهلاك كون الاستهلاك مصدر التقلبات في السوق في الكثير من الأحيان ويخرج عن نطاق تحييده من قبل الدولة الا من خلال فرض الضرائب على الاستهلاك ، غير ان الكلاسيك يفضل تقييد الضريبة على الاستهلاك الا في حدود معقولة تكون مناسبة لضبط الاستهلاك .

4. مبدأ ضغط الموازنة : يميل الفكر المالي التقليدي الى ان تكون بنود الموازنة العامة بنود لا تعكس التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد العام من خلال زيادة الانفاق العام لان الانفاق العام حسب رؤية الكلاسيك هو ذو طبيعة استهلاكية وهذا مما لا يفضلونه ، اذ حدد الفكر المالي المحايد نطاق الدولة بثلاث وظائف هي الامن الداخلي والدفاع الخارجي والقانون ، لذا يجب ان لا تشكل الموازنة العامة الا نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي .

2.5.1. المالية العامة المتدخلة :

ان الفكر المالي المتدخل وفكر الدولة المتدخلة جاءت بعد فشل الطروحات الفكرية المالية للفكر المالي المحايد خلال أزمة الكساد العظيم Great

Depression ، أذ تعرضت الاقتصاد العالمي الى أزمة حقيقية تمثلت بارتفاع مستوى العرض الكلي وارتفاع في معدلات البطالة ، وقد وجد الاقتصادي البريطاني (Keynes) ان حل الازمة يتمثل بالخروج عن المبادئ التقليدية للفكر الاقتصادي الرأسمالي وأوضح كينز في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود 1936 ان الفكر المالي المتدخل هو الحل للخروج من الازمة الاقتصادية العالمية ، وقد قام الفكر المالي المتدخل على فروض أساسية تخالف الفروض الأساسية للفكر المالي المحايد ومن الفروض الرئيسة للفكر المالي المتدخل هو ان الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض الكلي (مقلوب الفرض الأساسي الأول) وان الطلب الفعلي لا يحدد مستوى التشغيل الكامل فقد تكون هناك موارد عاطلة وان البطالة حالة توجد في الاقتصادات العالمية بمعنى ليس بالضرورة ان يكون هناك توازن اقتصادي وانعدام حالة البطالة بل يحصل توازن اقتصادي مع وجود بطالة لأسباب تتعلق بمستوى الطلب الفعلي The Actual Demand فالسلوك الادخاري للأفراد يؤثر على مستوى الطلب الكلي المقابل للعرض الكلي مما يجعل هناك فائض عرض كلي سلبي ويخفض من مستوى الإنتاج الكلي وتسريح العاملين وارتفاع في مستوى الطلب الكلي ، لذا دعى Keynes الى ضرورة تدخل الحكومة في معالجة الازمة وان لا تترك السوق تلقائياً يعالج الكساد في الاقتصاد لان التلقائية قد تسبب تأخير كبير في علاج الازمة وان دخول الحكومة وزيادة الانفاق الحكومي قد يعالج القصور في الطلب الكلي الفعلي وسحب الفائض في العرض الكلي السلبي وارتفاع في مستوى الاستخدام والخروج من الازمة ، ويمكن استعراض المبادئ المالية للفكر المالي المتدخل بما يأتي :

1. مبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي : بعد فقدان اليات السوق Market Mechanism القدرة على معالجة الازمة الاقتصادية 1929-1933 دعى Keynes الى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال الموازنة العامة للدولة عن طريق الانفاق العام والضرائب لمعالجة الدورة الاقتصادية الصاعدة والنازلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأمد القصير Economic Stability والتوازن الاقتصادي Economic Equilibrium في الأمد الطويل

وبالتالي بأتت الموازنة العامة أداة من أدوات التوازن الاقتصادي العام بتدخلها في الشأن الاقتصادي .

2. مبدأ أولوية التوازن الاقتصادي على التوازن المالي : برزت خلال الازمة الاقتصادية فشل الية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي بصورة تلقائية مما استدعى الحال تدخل السلطات العامة من خلال الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق هدف التوازن الاقتصادي والتضحية بالتوازن المالي بمعنى ليس بالضرورة ان يكون هناك توازن مالي $B = T - G = 0$ أي مساواة الإيرادات العامة مع النفقات العامة فلا بد من التضحية بالتوازن المالي كأن يكون هناك عجز Deficit في الموازنة العامة اذا كان هذا العجز المالي $G > T$ وسيلة لإنقاذ الاقتصاد القومي من أزمة الركود ، وان يكون هناك فائض Surplus في الموازنة العامة اذا كان هذا الفائض المالي $G < T$ وسيلة لإنقاذ الاقتصاد من أزمة التضخم ، وبالتالي يعتبر هذا المبدأ المالي الكينزي القائل بأولوية التوازن الاقتصادي على التوازن المالي نقطة معارضة رئيسة ومقلوب للمبدأ المالي الكلاسيكي القائل بأولوية التوازن المالي على التوازن الاقتصادي وهذا المبدأ المالي الكينزي اثبت فشل المبدأ المالي الكلاسيكي ويمكن إيضاح ذلك من خلال المعادلات والحالات الآتية :

$$B = T > G \text{ --- --- --- 1}$$

المعادلة رقم 1 تشير الى حالة اختلال مالي موجب أي زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة والمعالجة المالية الكلاسيكية لهذا الاختلال المالي يكون عن طريقين اما زيادة الانفاق العام لكي يتساوى مع الايراد العام او تخفيض الايراد العام حتى يتساوى مع الانفاق العام ، غير ان Keynes طرح التساؤل الآتي هل تصح المعالجة المالية الكلاسيكية لفائض الموازنة العامة في حالة وجود دورة اقتصادية صاعدة ؟ الجواب لا تصح المعالجة المالية الكلاسيكية لان هذه المعالجة تعمق من الدورة الاقتصادية اذ ليس من المعقول زيادة الانفاق الحكومي مع وجود تضخم اقتصادي Economic Inflation وليس من المعقول تخفيض الضرائب مع وجود تضخم

اقتصادي وبالتالي باتت هذه الإشكالية الكينزية على المعالجة المالية الكلاسيكية ضربة قوية في أسس وادبيات المالية العامة المحايدة ، ولكن تصح المعالجة المالية الكلاسيكية عند وجود ركود اقتصادي Economic Recession

$$B = T < G - - - - - 2$$

المعادلة رقم 2 تشير الى حالة اختلال مالي سالب أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة والمعالجة المالية الكلاسيكية لهذا الاختلال المالي يكون عن طريقين اما تخفيض الانفاق العام لكي يتساوى مع الإيراد العام او زيادة الإيراد العام حتى يتساوى مع الانفاق العام ، غير ان Keynes طرح التساؤل الاتي هل تصح المعالجة المالية الكلاسيكية لعجز الموازنة العامة في حالة وجود دورة اقتصادية نازلة ؟ الجواب لا تصح المعالجة المالية الكلاسيكية لان هذه المعالجة تعمق من الدورة الاقتصادية اذ ليس من المعقول تخفيض الانفاق الحكومي مع وجود ركود اقتصادي وليس من المعقول زيادة الضرائب مع وجود ركود اقتصادي وبالتالي باتت هذه الإشكالية الكينزية على المعالجة المالية الكلاسيكية ضربة قوية في أسس وادبيات المالية العامة المحايدة ، ولكن تصح المعالجة المالية الكلاسيكية عند وجود تضخم اقتصادي Economic Inflation ويمكن إيضاح ذلك بالرسم البياني الاتي :

6.1. لماذا نحتاج للقطاع العام ؟

أن الحقيقة الأكثر أهمية هو ان القطاع الخاص والية السوق وحدها لايمكنها إنجاز كل الوظائف الاقتصادية ، فالسياسات العامة ضرورية لتوجيه وتصحيح وتكامل اليات السوق في جوانب معينة ، وأن ادراك هذه الحقيقة يعني إعادة الاعتبار للقطاع العام ويمكن استعراض اهم فوائد وجود القطاع العام بالاتي :

1. ان الية السوق في الكثير من الأحيان تؤدي الى الاستعمال الكفوء للموارد الاقتصادية بشرط توفر سيادة الأسواق التنافسية لعوامل و سلع الإنتاج وان ديمومة هذه التنافسية تستلزم وجود التنظيم الحكومي .
2. ان التنظيم الحكومي لكي يكون فاعلاً يتطلب توفر هيكل قانوني يحمي المتعاقدين والمتنافسين في السوق .
3. قد تسبب اليات السوق احداث حالة اختلال في توزيع الدخل والثروات والقيم الاجتماعية والأخلاقية قد تدفع باتجاه تقليل التفاوت في توزيع الدخل مما يستدعي الامر دخول القطاع العام لمعالجة هذا التفاوت من خلال حزمة سياسات مالية تدخل في اطار ما يسمى بالاقتصاد القيمي .
Normative Economic
4. لا يحقق نظام السوق Market System لا سيما في اقتصاد مالي بالغ التعقيد والتطور توظيف عالي واستقرار سعري ونمو اقتصادي مرغوب وبالتالي تكون السياسات العامة ضرورية لتحقيق هذه الأهداف
Targets.

7.1. الوظائف الأساسية للقطاع العام

للقطاع العام Public Sector وظائف أساسية يقوم بها بهدف تصحيح ومعالجة الإخفاقات الحاصلة في اليات السوق في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد حصول انحرافات في النشاط الاقتصادي الحر ويمكن بيان الوظائف الأساسية للقطاع العام على النحو الاتي :

1. وظيفة التخصيص The Allocation Function : توجد بعض السلع والخدمات الاجتماعية مثل دور الرعاية الاجتماعية وبناء الحدائق العامة والقانون بين الافراد ووحدات الإصلاح السلوكي ومعالجة التلوث البيئي لا يمكن توفيرها بواسطة نظام السوق بل يجب ان يتدخل القطاع العام لتوفيرها للجميع في اطار الاشباع للمنافع الاجتماعية المتساوية بين افراد المجتمع الواحد .

2. وظيفة التوزيع The Distribution Function : ان توزيع الدخل والثروة Wealth يعتمد على ملكية الافراد لعناصر الدخل والثروة والقدرة على تسعير المنتجات التي تخلق الدخل والثروة في ظل سوق تنافسي يخلق حالة المساواة بين الكلفة الحدية لعناصر الإنتاج وبين الناتج الحدي لعناصر الإنتاج وبالتالي لا بد من احداث توزيع عادل تقوم به الدولة وصولاً الى كفاءة توزيعية مثلى للموارد الاقتصادية بما يحقق هدف الكفاءة الفنية في الإنتاج وتحسين الأوضاع المعيشية للفرد دون الاضرار بفرد اخر .

3. وظيفة الاستقرار The Stabilization Function : بعد ضمان تحقيق وظيفة التخصيص ووظيفة التوزيع يتطلب من السياسات العامة تحقيق الأهداف النهائية وهي الاستقرار السعري والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات ، والاستقرار السعري والتوظيف الكامل من الصعب بمكان تحقيقه في اقتصاد السوق فالازمات الاقتصادية من تضخم وركود هي سمة الاقتصاد الحر ، وبما أن التلقائية والتصحيح الذاتي تتطلب وقتاً قد يكون مكلفاً على الافراد فالسياسات المالية قد تتدخل بصورة مباشرة وعاجلة لمعالجة المشاكل الحاصلة في التخصيص والتوزيع للموارد الاقتصادية .

8.1. المالية العامة الدولية

تأخذ المالية العامة الدولية International Public Finance ثلاث مظاهر وعلى النحو الآتي :

1. تحديد حقوق الدولة المالية بواسطة التعاقد مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالاتفاقات الكمركية الخاصة بالازدواج الضريبي .

2. تمويل الهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية بواسطة المساهمات المالية من دول الأعضاء وفقاً لإهمية كل دولة ، وهذه الهيئات ليس لها الحق في فرض الضرائب كون ذلك يمثل مساس بسيادة الدولة الأعضاء ، ويمثل هذا التمويل هو نقل السيولة Liquidity الى الخارج .

3. تمويل الدول من قبل الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويكون هذا التمويل مقيد بشروط تنفذها الدولة للحصول على التمويل تسمى الشروط بوصفات اصلاح صندوق النقد الدولي للدولة المتعثرة اقتصادياً ومالياً ، ويمثل هذا التمويل نقل السيولة الى الداخل .